

من قرارات مجلس الوزراء



والاقتصاد الوطني ووزارة الشؤون البلدية والقوية ووزارة الزراعة والمياه ومجلس نظارة الوقف تكون مهمتها تحديد ومسح الأراضي التي تدخل في حدود الوقف وتوضيح ما يوجد عليها من أبنية ومنشآت وتثبيتها على الطبيعة بموجب خرائط معتمدة على أن تراعي ما ورد في البند // رابعا // من المرسوم الملكي المؤرخ في ١٣٦٧/٨/٢٥ هـ المتضمن أن جميع ما يثبت من الأراضي المذكورة لأحد من الناس بحجة شرعية مسجلة مستوفية لشروطها الشرعية تستثنى من هذه الأرضي وتكون لأصحابها ومن ثم يقوم وزير العدل برفع ما تتوصل إليه اللجنة المذكورة إلى مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القرار.

كما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الإثنين ١٤٢٢/١١/٢١ هـ الموافقة على مشروع القرار المبني على التوصيات التي انتهت إليها دراسة التقريرين السنويين لوزارة العدل للعامين الماليين ١٤١٧-١٤١٩ و١٤١٨-١٤١٩ قراري مجلس الشورى رقم ٦/٩ و تاريخ ٢٧/٣/٢ ورقم ٧٩-٨٦ وتاريخ ٣/٢ هـ ١٤٢١.

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٢/١١/١٤ هـ بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل حول مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كازاخستان في المجال القضائي الموقعة على قيام معاليه أو من ينوبه باجراء المباحثات مع الجانب الكازاخستاني لإعداد مشروع الاتفاقية المشار إليها أعلاه والتوقع عليهما في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاثنين الموافق ١٤٢٢-١١-١٤ هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين إنشاء مجلس نظارة لوقف الملك عبد العزيز الخاص بالعين العزيزية برئاسة أحد أصحاب السمو الملكي أبناء جلالته أو أحد أبنائهم من بعدهم وعضوية ٦ أشخاص من أصحاب التخصصات المختلفة ويحل هذا المجلس محل إدارة العين العزيزية ومما اتخذه من قرارات ماجاء في البند الخامس من قرار مجلس الوزراء تشكيل لجنة في وزارة العدل من الجهات التالية وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة الحج ووزارة المالية

الوزير يرأس الجلسة الأولى للندوة العلمية الثالثة عن الوقف

رأى معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ صباح الأزربيجاني ١٤٢٣ هـ بفقدان الانتركونتنر بمكة المكرمة الجلسة الأولى من الندوة العلمية الثالثة عن الأوقاف بعنوان «الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته». وشارك في الجلسة كل من فضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء ببحث عنوانه «الفرق بين الوقف والوصية» والدكتور عبد الله بن محفوظ بن بيبي بعنوان «أثر المصلحة في الوقف». يذكر أن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض افتتح يوم الثلاثاء ١٤٢٣ هـ أعمال هذه الندوة التي تظمها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

الاجتماع الرابع والعشرون للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب يعقد برئاسة معالي الوزير في الخرطوم

وقد ناقش المكتب في اجتماعاته عدداً من البنود والموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ومنها:
أولاً: تقرير الأمانة الفنية للمجلس عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار المجلس ومكتبه التنفيذي.

ثانياً : آلية تنفيذ الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب .

ثالثاً: توحيد التشريعات العربية، وتضم عدداً من مشاريع القوانين العربية لعدد من الموضوعات ومنها الإجراءات الجزائية والإجراءات المدنية، ورعاية القاصرين والضمان الاجتماعي.

اعملاً: إعداد مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الحرمة المنظمة

**خامساً: تنسيق المواقف العربية بشأن إعداد مشروع اتفاقية
دعاية لمكافحة الفساد، وثانيها من المهم عزالت
 عبر الحدود العربية.**

من ناحية أخرى أقيمت يوم الثلاثاء ٢١/١٢/٢٠١٤ هـ ندوة قانونية لدراسة نتائج التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية والتي استمر يومين، وضمنت أعمال الندوة أربع جلسات حول بعض الموضوعات المتعلقة بالعمل القانوني المشترك بين الدول العربية ومن بين هذه

أهلاً - الحائف الألكترونية عبد الحفيظ العطية:

ثانياً - آلية التطبيقة و التعاون القضائي:

وشارك في هذه الاجتماعات كل من سعادة المستشار المشرف على مكتب الوزير العدل د. عبد الملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ وفضيلة أمين عام مجلس القضاء الأعلى الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل الشيخ وسعادة المستشار بوزارة العدل الاستاذ محمد المهنئ .

معالى الوزير يوقع عدداً من عقود الحاسب الآلي

ريال ثلاثة ملايين وتسعمائة وستة وتسعين ألف ريال سعودي لمدة ثلاثة وعشرين شهراً على مؤسسة الجريسي لخدمات الكمبيوتر والاتصالات.

ويقصد بالنظام الشامل تطوير تطبيق لجميع أعمال كتابات العدل الأولى بالملكة المتعلقة بالثروة العقارية بحيث يغطي كافة أنواع التعاملات من مبايعات ومنح وهبات وجميع الحركات الشرعية التي تتم على العقارات وتسجيلها وتدوينها وإصدار الصكوك الخاصة بها وحفظها في صورتها الحرافية وصورتها الضوئية كوثيقة مصورة وكل ما يتعلق بهذه المهمة من أعمال استقبال الجمهور وتحديد مواعيدهم وتوزيع الأعمال على أصحاب الفضيلة كتاب العدل وحفظ بيانات الأطراف المعنيين في كل حركة تتملي أو ببيع لعقار وكافة البيانات التفصيلية في صورة آلية يسهل الاستعلام عنها والوصول إلى البيانات الخاصة بالأملاك وبيانات العقارات في المخططات والكرتوكينيات (والقدرة على التهميش الآلي وإصدار الضبوط والصكوك المطبوعة وتنفيذ كل هذه الأمور بالسرعة والدقة المطلوبة.

ريالاً أربعة ملايين وثمانمائة وستة وتسعين ألف ريال سعودي لمدة سنتين على شركة الخليج للكمبيوتر والمعدات الإلكترونية . ويشمل المشروع إنشاء وتنفيذ

نظام حفظ سجلات الثروة العقارية وعددها ٣٠٠٠ سجل على اسطوانات ضوئية كذلك توريد الأجهزة والبرمجيات اللازمة والموظفين (مماثل للمشروعين التي تم تنفيذهما بكتابة العدل الأولى بكل من الرياض ومكة).

٣ - مشروع استكمال تصوير السجلات الإضافية بالحاسب الآلي بكتابة العدل الأولى بالرياض بقيمة إجمالية وقدرها (٩٦٠,٠٠٠) ريال تسعمائة وستة وتسعمائة ألف ريال سعودي لمدة ستة على شركة الخليج للكمبيوتر والمعدات الإلكترونية .

ويشمل المشروع التصوير

والفهرست والمسح الضوئي

للسجلات الإضافية المستخرجة

بالحاسب الآلي (وعددتها ٧٠٠ سجل) بكتابة العدل الأولى بالرياض بالإضافة إلى صيانة الأجهزة الرئيسية ومحطات العمل والطابعات وأجهزة الاتصالات وتأمين المستهلكات وتدريب الموظفين .

٤ - مشروع دراسة وتحليل وتطوير نظام الصكوك وحفظ الثروة العقارية بكتابات العدل الأولى بالملكة (الشامل) بقيمة إجمالية وقدرها (٣,٩٩٠,٠٠٠)

وقع معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الأحد ٢٩ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ بمكتب معاليه بالوزارة عدداً من عقود الحاسب الآلي بمبلغ إجمالي وقدره عشرة ملايين وثمانمائة وسبعين مليوناً وثمانمائة ريال (خمسة عشرة مليوناً وخمسمائة ريال) وتشمل ما يلي :

١ - مشروع صيانة وتشغيل الحاسب الآلي بكتابات العدل الثانية بكل من مكة المكرمة، جدة (شمال - جنوب)، الطائف ، أنها بقيمة إجمالية وقدرها (٥,٩٧٥,٥٠٠) ريال خمسة ملايين وسبعين ألف وخمسمائة ريال سعودي لمدة ثلاثة سنوات على مؤسسة الجريسي لخدمات الكمبيوتر والاتصالات .

ويشمل المشروع تأمين الموظفين (بعدد أحد عشر موظفاً) وصيانة الأجهزة الرئيسية ومحطات العمل والطابعات وأجهزة الاتصالات وتأمين المستهلكات وتدريب الموظفين .

٢ - مشروع حفظ وتصوير سجلات الثروة العقارية بكتابات عدل جدة الأولى بقيمة إجمالية وقدرها (٤,٨٩٦,٠٠٠)

الوزير يوقع عشرة عقود إنسانية وتطويرية

وبهذه المناسبة رفع معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ شكره لله سبحانه وتعالى على نعمه التي تترى ومنها نعمة تطبيق الشريعة في هذه البلاد المباركة ونعمات الأمان والرخاء الذي تعشه المملكة ويلمسه كل زائر ومقيم، وأضاف معاليه قائلاً إن ذلك لم يتم إلا بتوافق الله تعالى لولادة أمر هذه البلاد منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز رحمه الله حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - حفظه الله - الذي نال مرفق القضاء في عهده أهمية كبيرة. ثم وجه معاليه كلمة لاصحاب المؤسسات الوطنية التي تم توقيع العقود معها لتنفيذ هذه المشاريع حثهم فيها على الإخلاص في تنفيذ هذه المشاريع مع مراعاة الدقة وسرعة الإنجاز في ذلك. من جهته أكد فضيله وكيل الوزارة الشيف عبد الله بن محمد اليحيى أن توقيع معالي وزير العدل لهذه العقود الإنسانية والتطويرية يأتي ضمن جهود وزارة العدل لتطوير وتحسين مرفاق القضاء وتزويدها بالتجهيزات التقنية المساعدة في سهولة تنفيذ العمل وخدمة المراجعين على الوجه المطلوب.

وقع معالي الوزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الأربعاء الموافق ١٤٢٢ / ٩ / ١٤٢٢ بمكتبه بالوزارة عشرة عقود إنسانية وتطويرية لعدد من المشاريع في مختلف مناطق المملكة بقيمة إجمالية قدرها (٥٤,٣٩٧,٤٩٠) مليوناً وأربعين مائة وسبعين ألفاً وثلاثمائة وتسعون ريالاً وأربعين وخمسين هللة مع عدد من المؤسسات الوطنية المتخصصة وهي على النحو التالي :

- إنشاء مجمع الدوائر الشرعية بظهوران الجنوبي على المقاول م / عبد الله جار الله للمقاولات بقيمة ٦٦,٥٨١,٩٩٠.
- إنشاء مجمع الدوائر الشرعية بحبونا على المقاول م / عبد الله جار الله للمقاولات بقيمة ٩٨٩,٦٢,٨٧٦.
- إنشاء مجمع الدوائر الشرعية في الغاط على المقاول م / المفيض للمقاولات بقيمة ١٥,٣٧٥,٩٩٩.
- إنشاء مجمع الدوائر الشرعية ببقعاء على المقاول م / المفيض للمقاولات بقيمة ١٥,٣٧٥,٩٩٩.

مشاركة منسوبي الوزارة في توعية وتقدير الناس عبر التلفزيون

البرنامج الثقافي «الإسلام والحياة» ، والذي بث على الهواء مباشرة ثلاثة أيام في الأسبوع ، وقد استضاف البرنامج في عدد من حلقاته كلاً من أصحاب الفضيلة وكيل وزارة العدل الشيف عبد الله بن محمد اليحيى والمفتش القضائي بووزارة العدل الشيف عبد المحسن العبيكان والقاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض الشيف عبد الله بن خنين .

كما يستضيف التلفزيون السعودي عبر برامجه الدينية والثقافية الأخرى عدداً من أصحاب الفضيلة القضاة والمشايخ مثل برنامج «دين ودنيا» .

ويأتي هذا النشاط من قبل أصحاب الفضيلة في إطار جهود وزارة العدل للمساهمة في إنجاح العديد من البرامج الدينية والاجتماعية المفيدة المثمرة .

وجه معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بأهمية مشاركة أصحاب الفضيلة القضاة والمشايخ من منسوبي الوزارة والمحاكم الشرعية مع وزارة الإعلام ممثلة بالتلفزيون في إعداد البرامج التلفزيونية الدينية التي تناول الأمور الدينية والدينية المساهمة بإذن الله في إصلاح أحوال المجتمع ورفع مستوى الوعي لدى المشاهدين ووضع الحلول المناسبة لبعض القضايا التي برزت مؤخراً نتيجة الأحداث الدولية الراهنة .

وفي ضوء هذا التوجيه ساهم عدد من أصحاب الفضيلة المشايخ في إعداد وتقديم عدد من البرامج الدينية والثقافية حيث شارك فضيله الشيف إبراهيم البشر المستشار بمكتب معالي الوزير في إعداد وتقديم

معالى الوزير يستقبل عديداً من الشخصيات

كما التقى معالي يوم الأحد ١٣ / ١١ / ١٤٢٢ هـ الوفد القضائي العماني الذي زار المملكة برئاسة فضيلة القاضي خليفة بن محمد الحضرمي رئيس محكمة الاستئناف بصلالة وعضوية كل من فضيلة القاضي محمود بن خليفة الراشدري رئيس المحكمة الابتدائية بمسقط وناصر بن سيف الكلباني من الإدعاء العام وحمد ابن أحمد اليحيائي مدير عام المديرية العامة لإدارة واستثمار أموال الأيتام وإبراهيم بن يحيى العبرى نائب رئيس الإدارة العامة للمحاكم . وتم خلال اللقاء بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك .

وحضر اللقاء فضيلة وكيل الوزارة للشئون القضائية الدكتور عبد الله بن صالح الحديثى وفضيلة وكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية الدكتور / صالح بن عبدالعزيز العقيل .

كما استقبل معالي الوزير الأربعاء ٢٩ / ١٢ / ١٤٢٢ هـ بمكتبه بالوزارة سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة السيد محمد رفique خليل . وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة بعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين .

كما استقبل معاليه بمكتبه بالوزارة يوم الأربعاء ٦ / ١٤٢٣ هـ السفير الإيرانى لدى المملكة علي أصغر حاجي . وجرى خلال اللقاء مناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك بين البلدين .

استقبل معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالوزارة يوم السبت ٥ / ١١ / ١٤٢٢ هـ معالي رئيس محكمة العدل الدولية القاضي جيلبر جيلبيوم . وحضر المقابلة كل من صاحب السمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود المستشار بديوان سمو ولي العهد ، وفضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية د. عبد الله بن صالح الحديثى وسعادة المستشار المشرف العام على مكتب الوزير د. عبد الملك بن أحمد آل الشيخ وسعادة المستشار بالوزارة الأستاذ محمد المهينز .

وجرى خلال المقابلة بحث عدد من الأمور التي تعنى بها محكمة العدل الدولية ، وقد أطلع معالي الوزير رئيس محكمة العدل الدولية على اختصاص المحاكم في المملكة .

كما استقبل معالي الوزير بمكتب معاليه بالوزارة صباح الأحد ١٣ / ١١ / ١٤٢٢ هـ رئيس مركز دراسة منظمة الأمم المتحدة والنظام القانوني العالمي وتدوير الشريعة الإسلامية الدكتور ياسين محمد العيوطي والدكتور كارل هينز رئيس نقابات الجامعة الأمريكية وعضو مركز دراسة منظمة الأمم المتحدة والنظام القانوني العالمي وتدوير الشريعة الإسلامية . وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك وحضر الاستقبال المستشار والمشرف العام على مكتب الوزير الدكتور عبد الملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ .

WWW.MOJ.GOV.SA

الإجراءات والتلتمم التي تتبعها الدوائر الشرعية وديوان الوزارة تسهيلاً عليهم من مشقة الذهاب لتلك الدوائر . وفي ختام الكلمة أعرب معاليه عن شكره وتقديره لقائم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني يحفظهم الله على جهودهم المباركة في دعم أعمال وزارة العدل ومن ذلك ما توفر لها في ميزانية هذا العام وقال إن ذلك بلا شك سيسمح بإذن الله تعالى في إنجاز كثير من المشاريع التي تدرسها الوزارة كما وجه معاليه الشكر لمعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني د. ابراهيم العساف على الجهد الذي بذله معاليه في توفير الدعم لميزانية وزارة العدل وتحقيق متطلباتها المادية.

وقد استمع الحضور إلى شرح موجز عن الموقع قدمه رئيس قسم الخدمات المعلوماتية الأستاذ / محمد بن راشد الدبيان الذي أوضح أن الموقع يتكون حالياً من عشرة أبواب بالإضافة إلى الصفحة الرئيسية والبريد الإلكتروني وهي :

١. ديوان الوزارة
٢. القضاء
٣. المحاكم الشرعية
٤. كتابات العدل
٥. المرافقون القضائيون
٦. الخدمات التوثيقية
٧. التعاميم
٨. الإحصائيات
٩. إصدارات الوزارة
١٠. أخبار الوزارة

ويأتي إطلاق هذا الموقع حرصاً من معالي وزير العدل على إظهار ما تضطلع به وزارة العدل من واجب ومسؤولية تجاه مرافق القضاء وما التزمت به الوزارة من جهد للعناية بإظهار الجوانب الإيجابية في هذا النهج المبارك المنبعث من الشريعة الإسلامية إعلاماً لطالبي العدالة ورعايتها في عموم العالم .

وعنوان موقع وزارة العدل هو :
WWW.MOJ.GOV.SA

أطلق معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعد ظهر يوم السبت الموافق ١٤٢٢ هـ الموقع الخاص لوزارة العدل على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وذلك بحضور كبار المسؤولين بالوزارة وأعضاء الفريق الذي أشرف على تجهيز الموقع .

وقد بدأ اللقاء بكلمة لسعادة المستشار المشرف العام على مكتب الوزير الدكتور عبد الملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ أوضح فيها جهود الوزارة الحثيثة للاستفادة من تقنية العصر في خدمة الشريعة الإسلامية والتي تقوم عليها جميع الأحكام التي تقوم بها الدوائر الشرعية .

بعد ذلك ألقى فضيلته وكيل الوزارة الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى كلمة بين فيها الهدف من إنشاء هذا الموقع وهو اطلاع العالم اليوم على المنهج القضائي الصحيح في المملكة ، مشيراً إلى إنجاز آخر تم مع افتتاح الموقع وهو وضع التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة منذ عام ١٣٤٥ هـ وحتى عام ١٤١٨ هـ على قرص لينز.

وثمن فضيلته الجهود التي ببذلها معالي الوزير وقال إن ذلك ما كان ليتم لو لتأفيف الله تعالى أولًا ثم التوجيه والمتابعة الحثيثة من معاليه حتى خرج هذا المشروع بحمد الله عز وجل.

بعد ذلك ألقى معالي الوزير كلمة أكد فيها أن هذا الاحتفاء بإطلاق موقع وزارة العدل يأتي لغايتين الأولى : دعوية بأن يكون الموقع منبراً لنشر محسن الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية . والثانية : وهي أنه وسيلة من وسائل تحقيق متطلبات المواطن وإنجاز أعماله بيسر وسهولة .

وأكمل معاليه على أهمية هذا الموقع المعلوماتي الذي سيسمح بإذن الله في تعريف المواطن بحقوقه ، بالإضافة إلى تحقيق سهولة الإجراءات وسهولة الحصول على المعلومة .

وأشار معاليه إلى الخدمات المعلوماتية التي تقدمها الوزارة أيضاً وهي هاتف المعلومات لخدمات المراجعين الذي أطلق قبل أشهر حيث يتيح للمواطن الاطلاع على

إنشاء قسم للخدمات المعلوماتية

صدرت موافقة معالي الوزير على إنشاء قسم بإدارة العلاقات العامة بالوزارة تحت مسمى «قسم الخدمات المعلوماتية» ليتولى إدارة شؤون الخدمات المعلوماتية للوزارة عبر الأجهزة الإلكترونية.

ويضم القسم وحدتين هما :

الوحدة الأولى: وتشرف على موقع الوزارة عبر الشبكة العالمية الإلكترونية (الإنترنت) وكافة الخدمات الإلكترونية المستقبلية المقدمة للمراجعين . والثانية: وتشرف على خدمة هاتف المعلومات ووسائل الاتصال الأخرى المستقبلية لخدمة المراجعين .

صرح بذلك سعادة المستشار المشرف العام على مكتب الوزير عبد الملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ موضحاً أن إنشاء هذا القسم يأتي من واقع اهتمام معالي الوزير وتوجيهه لكافة قطاعات الوزارة بضرورة الاستفادة من التقنية الحديثة في خدمة المراجعين والباحثين ، واشراك المراجع في استخدام التقنية الموقرة من قبل الوزارة للعمل على تقليل مراجعته والعمل على رفع مستوىوعي العملي لديه حول ما تقدمها الوزارة من خدمات له سواء كان موظفاً أم مقيناً وبذل المستطاع لضمان راحتهم وإنهاء معاملاتهم بكل يسر وسهولة .

وتحذر سعادته عن الوحدة الثانية وهي خدمة هاتف المعلومات فقال : إن هذه الخدمة الجديدة للمراجعين لديوان الوزارة والدوائر الشرعية التابعة لها تعتبر الأولى في المملكة . وأضاف إن الخدمة تقدم عبر الاتصال الهاتفي بهاتف المعلومات الإرشادي رقم ٤٠٩٤١٧١ ويضم عدة خطوط للاستعلام عن الشروط الإجرائية للخدمات التي تقدمها الوزارة في كافة الدوائر الشرعية بالمملكة من محاكم وكتابات عدل بالإضافة إلى ديوان الوزارة .

وأشار إلى أن الوزارة تهدف من هذه الخدمة إلى تقديم خدماتها وكافة الدوائر الشرعية التابعة لها وتوسيع الأجراءات عبر الهاتف للتسهيل على المراجع لما قد يحدث من نقص في بعض الثبوتيات والأوراق المطلوبة وهذه الخدمة تغطي شريحة المراجعين الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات عبر شبكة الإنترنت .

واختتم سعادة المستشار والمشرف العام على مكتب معالي وزير العدل تصريحه بالقول : إن الوزارة تسعى جاهدة وبكل جدية في الاستفادة من التقنيات الحديثة لخدمة المراجعين وبذل المستطاع لضمان راحتهم وإنهاء معاملاتهم بكل يسر وسهولة ، وهي في ذلك تسعى إلى تطوير هذه الخدمة مستقبلاً إن شاء الله عبر الاستفادة من الوسائل التقنية المتاحة في مجال الاتصالات والتي توفرها شركة الاتصالات السعودية .

الدورة الأولى لمندوبي لجان تنفيذ الأحكام الشرعية

عقدت في الوزارة في الفترة من ٥-١٤٢٢ / ١١ / ١٤٢٢ هـ الدورة العلمية لمندوبي لجان تنفيذ الأحكام الشرعية في المحاكم تحت عنوان العقوبة البدنية والتي تهدف إلى إرشاد وتوعية مندوبي هذه اللجان بالجوانب الشرعية والتنظيمية في مجال اختصاصهم وذلك بمشاركة وزارة الداخلية والإدارة العامة للسجون وهيئة التحقيق والإدعاء العام .

وفي كلمته في اختتام الدورة حث فضيلته وكيل الوزارة الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى مندوبي اللجان بتقوى الله عز وجل في السر والعلن والحرص على القيام بالمسؤوليات الملقاة عليهم من أجل أن تبرأ ذمهم والقيام بكل الواجبات دون نقصان . وأكد فضيلته عظم المسؤولية الملقاة على أعضاء اللجان خاصة العضو الذي يمثل المحكمة الشرعية لأنه معنى بتنفيذ الأحكام التي تصدرها جهته .

وقدم فضيلته الشكر والامتنان لولاة الأمر على اهتمامهم بمشاكل الوزارة . وفي ختام كلمته تمنى فضيلته دوام التوفيق والنجاح لكافة المشاركين في الدورة ثم قدم فضيلته الهدايا والشهادات التقديرية للمشاركين في الدورة .

المحديشي في زيارة إلى روما

قام فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديشي في مطلع شهر محرم الماضي بزيارة لمركز الملك عبدالعزيز لدراسات العلوم الإسلامية في جامعة بولونيا بإيطاليا. كما ألقى فضيلته محاضرتين، إداحتها في المركز والأخرى في جامعة روما.

رئيس التفتيش القضائي:

تأخير البت في القضايا هذه أسبابه

وقال إن وزارة العدل وبتوجيه من معالي الوزير تتابع هذا الموضوع وتوكّد على القضاة والمشائخ في جميع المحاكم بالتقيد بالحضور والانصراف وإنتهاء إجراءات المواطنين بكل يسر وسهولة . وأضاف بأن الوزارة تعمل على سد العجز الموجود في المحاكم وكتاب العدل لإنجاز المعاملات والبت في القضايا الموجدة لديهم .

و حول دعم المحاكم بالقضاء أوضح التويجري بأن سد العجز يحتاج إلى وظائف شاغرة وهذا ما تعمل الوزارة على توفيره لحين سد العجز حيث تقوم الوزارة أحياناً بتندب أشخاص لكن المشكلة التي قد تعاني منها الوزارة هي حين يعين القاضي ولا يباشر العمل بحجة أن المكان بعيد ويفرض أسباباً كثيرة، لذلك الوزارة تحاول سد الحاجة وإيجاد الوظائف وشغل الموجود وسد النقص في المحاكم بالذنب.

و حول معاملة بعض القضاة للمرجعين أكد الشیخ التويجري أن القضاة بشر ونحن نسمع الكثیر ولكن العمل مع المواطنين يحتاج إلى صبر وقد تنذر القاضی لعدة أسباب منها ما يحدث من الخصومات والمشادات التي تحدث أمام القاضی قد تثيره وتجعله عصباً ، القضاة يصبرون على مشاكل داخل الجلسات كان الله في عونهم وإذا أردنا أن نقدر عمل القاضي فليحضر الواحد منا مثل هذه الجلسات.

أرجع رئيس التفتيش القضائي بوزارة العدل فضيلة الشیخ عبد العزیز بن صالح التويجري تأخیر وطول مدة بعض القضايا في بعض المحاكم إلى نظرۃ القاضی نفسه للحصول على أدلة کافية ومستوفیة من الأطراف المتخصصة قبل إصدار الحكم لضمان سلامة الحكم .

وقال الشیخ التويجري إن غیاب الأدلة والوثائق أو مماطلة أحد المختصین من أهم أسباب التأخیر مشيراً إلى أن هناك أسباباً أخرى مثل کثرة القضايا في المحاكم وعدم وجود الأعداد الكافية من القضاة في بعض المحاكم وعزوف بعض القضاة من الذهاب إلى هذه المحاكم . وأیان التويجري أن الوزارة تعالج هذه الأمور من خلال تدب بعض القضاة من الأماكن القريبة للنظر في قضايا المواطنين والبت فيها إضافة إلى الحرمن على شغل الوظائف بالقضاء .

و حول متابعة الوزارة لدوام القضاة وإنجاز القضايا وهل يتم محاسبتهم أجاب التويجري قائلاً: من الطبيعي أن يكون هناك متابعة وأن يكون هناك مسألة وأن يكون هناك تقضي لشكوى المواطنين ونحن نرحب بأى ملحوظة ترد من المواطنين حيث تقوم الوزارة بدراسة أي شكوى وتتخذ الإجراءات اللازمة وتعلیمات الوزارة وتوجیهات معالي الوزیر تحدّث القضاة والموظفين في المحاكم على الانضباط في الدوام .

المحكمة الكبرى تودع قلب العاصمة بعد (٢٠) عاماً

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أعمال هدم مبني المحكمة الكبرى السابق الكائن بمنطقة قصر الحكم وسط العاصمة تمهيداً لبناء جامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمة الله مفتى الديار السعودية الأسبق على أرضها، وتمت أعمال تسوية الأرض للمبني الذي كان يتكون من خمسة أدوار وتطل على شارع طارق بن زياد، وقد عمل فيها على مدى السنوات العشرين الماضية نحو (٢٢٨) قاضياً وموظفاً ومستخدماً حيث انتقلوا إلى المبني الجديد، وتواصل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إدارة المشاريع إنتهاء المخططات الإنثائية لمشروع الجامع الذي أُمر سمو ولد العهد ببنائه في هذا المقر تقديرًا لما قدمه الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ يرحمه الله طوال حياته خدمة للدين والوطن. ويشتمل المشروع على الجامع وسكن للإمام والمؤذن ومحلات تجارية ومواقف ويتوقع طرحه في مناقصة عامة بعد انتهاء دراسة المخططات الإنثائية.

بلقربيز يشيد بالطفرة القوية التي خطتها الوزارة في تنظيم القضاء

عبر معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عبد الواحد بلقربيز عن سروره وإعجابه بالطفرة القوية التي خطتها وزارة العدل في تنظيم القضاء وتطويره وترتيب الأحكام والنصوص والأسس التي يقوم عليها، مستلهماً في ذلك شريعة الله سبحانه وتعالى.

وعبر معاليه في خطاب تلاه معالي الوزير بمناسبة إهدائه نسخة من كتاب العدل في عهد خادم الحرمين الشريفين الذي أصدرته الوزارة بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية عن وافر شكره وتقديره لمعالي وزير العدل مشيداً في الوقت نفسه بالإنجازات الكبرى التي تمت في مرافق القضاء في عهده حفظه الله.

ودعا معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الله سبحانه وتعالى أن يزيد من توفيق معاليه والقائمين على وزارة العدل ومن ثبات العزيمة على النهج القويم والصراط المستقيم في ظل التوجّه السامي لخادم الحرمين الشريفين أبدى الله في عمره على طاعته.

وفد قضائي ماليزي في رحاب المحكمة الكبرى بمكة المكرمة

قام وفد من مملكة اتحاد ماليزيا برئاسة مفتى ولاية جوهر مؤخرًا بزيارة لمقر المحكمة الكبرى بمكة المكرمة . وكان في استقبال الوفد رئيس المحكمة المساعد فضيلة الشيخ أحمد بن حمد المزروع وعد من أصحاب الفضيلة القضاة وقد تم اطلاع الوفد على سير الأعمال في المحكمة والإجراءات المتخذة لخدمة المراجعين . كما قدم فضيلة رئيس المحكمة المساعد الشيخ أحمد المزروع شرحاً وافياً عن التقاضي في المملكة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء .

مؤكداً على أهمية تحكيم الشريعة الإسلامية وأنها السبيل العادل لحل جميع قضايا المسلمين . من جهة أخرى أبدى الوفد الماليزي تقبلاً وحماساً لتطبيق ذلك في ولاية جوهر الماليزية مبدياً إعجابه بنهج المملكة الفريد المتميز بتطبيق الشريعة الإسلامية .

الشيخ جابر إلى رحمة الله

عام ١٣٦٤ هـ ثم إماماً لجامع سوله.
وفي عام ١٣٧٦ هـ غين ملازمًا قضائياً
بمحكمة مكة عندما كان رئيسها الشيخ عبدالله
بن عمر بن دهيش، ثم عين قاضياً بمحكمة بيشة
بدلاً من الشيخ عبدالله بن حسن بن إبراهيم آل
الشيخ ثم رئيساً للمحكمة، أمضى ٢٢ عاماً في
قضاء بيشه إلى أن عين في محكمة التمييز بمكة
 بتاريخ ١٣٩٩/١/١ هـ إلى أن أحيل على التقاعد
في ١٤١٧/٧/٧ هـ.
وخلال وجوده في مكة عين مدرساً في المسجد
الحرام.

- وقد أثني على إصدار المجلة بقوله «عمل
عظيم يجب أن يقابل من القضاء بالترحاب
والتشجيع والموازنة» وتمنى لها النجاح والقائمين
عليها بالتوفيق.

الجدير بالذكر أن المجلة سبق أن أجرت معه
حواراً في لقاء العدد العاشر ربى الآخر ١٤٢٢ هـ
ص ٢١٠.

- عاش - رحمه الله - ومات في هدوء واتسمت
مسيرته الطويلة في خدمة القضاة.

- رحم الله القفید وأحسن الله عزاء أبنائه
وأنسرته وزملائه وأسكنه الله فسيح جناته و﴿إِنَّ
لَهُ إِذَا هُنَّ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]

- فقدت الأمة الإسلامية في الثامن من شهر
ذى الحجة عام ١٤٢٢ هـ أول قاض في المملكة
تحصل على الدكتوراه فضيلة الشيخ الدكتور
جابر بن علي بن مهدي الطيب الذي دام في القضاء
أكثر من أربعين سنة.

- مولده: ولد في بيشه عام ١٣٤٧ هـ ونشأ
فيها وتوفي والده وهو صغير وتولى رعايته
أخوه الأكبر محمد.

- تعليمه: درس الابتدائية في بيشه وتخرج
فيها عام ١٣٦٣ هـ ودرس في مسجدها على فضيلة
قاضي بيشه آنذاك الشيخ عبدالله بن حسن بن
إبراهيم آل الشيخ وفي عام ١٣٦٤ هـ التحق بدار
الحديث بمكة وفى عام ١٣٦٨ هـ التحق بدار
التوحيد بالطائف وتخرج عام ١٣٧٢ هـ ثم التحق
بكية الشريعة بمكة وتخرج فيها ١٣٧٦ هـ ثم
واصل الدراسة العليا بجامعة الإزهار بكلية
الشريعة والقانون ونال الماجستير في الفقه
المقارن ثم حصل على الدكتوراه بتقدير ممتاز مع
مرتبة الشرف الأولى، فكان أول قاضٍ يحصل
على الدكتوراه كما أشرنا.

- أعماله: عمل عضواً ب الهيئة الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر بالطائف وإماماً بمسجد المثناة

كرم قضاة و منسوبي المحكمة الكبرى بمكة المكرمة
فضيلة الشيخ / سليمان العمرو رئيس محاكم مكة المكرمة
بمناسبة انتقال عمله إلى محكمة التمييز بمكة . وحضر
الحفل عدد من المسؤولين وعدد من قضاة محكمة التمييز
بمكة المكرمة وقضاة محاكم مكة وجدة والطائف .

قضاء مكة يكرمون رئيس المحاكم (العمرو)

تعيينات قضائية

□ صدر الأمر الملكي رقم (١٤٢٢/٢٨) وتاريخ ٢٤٠/١٠/١٤٢٢هـ - بتعيين عدد من الملازمين القضائيين على درجة قاضي (ب) لحصولهم على درجة الماجستير، وفيما يلي أسماؤهم وموقع تعيينهم:

بيان بأسماء الملازمين القضائيين المعينين بالأمر الملكي لحصولهم على الماجستير

الاسم	جهة العمل المعين فيها	رقم
الشيخ راشد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الغنيم	محكمة ظهران الجنوب	١
الشيخ عوض بن محمد بن علي آل شايع القحطاني	محكمة تيماء	٢
الشيخ سامي بن عبدالعزيز بن عبدالله القاسم	محكمة الهدار	٣
الشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم بن صالح المحييد	محكمة بيشة	٤
الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله الناصر	محكمة النماص	٥
الشيخ أحمد بن عبدالعزيز بن محمد العميرية	محكمة رجال ألمع	٦
الشيخ سامي بن سليمان بن عبد الرحمن الرزيزاء	محكمة القوز	٧
الشيخ فهد بن عبدالعزيز بن عبد الرحمن الهدلق	محكمة الدرج	٨
الشيخ فيصل بن حمود بن عبدالعزيز الفايز	محكمة تربة	٩
الشيخ أحمد بن محمد بن عبدالعزيز المهيزع	محكمة تيماء	١٠
الشيخ عبدالعزيز بن عبد الرحمن بن عبدالعزيز السويد	محكمة الحرجة	١١
الشيخ محمد بن سليمان بن إبراهيم الفهيد	محكمة باللسمر	١٢
الشيخ فهد بن أحمد بن عبدالعزيز السلامية	محكمة رابغ	١٣
الشيخ محمد بن حمود بن عبدالله الفرهود	محكمة رجال ألمع	١٤
الشيخ عايض بن علي بن عائض آل عايض	محكمة بلقرن	١٥
الشيخ ناصر بن محمد بن إبراهيم بن طالب	محكمة عرعر	١٦

متعلقات أخبارية

صدى العدل

كما تضمن الأمر تعين عدد من الملازمين على درجة قاضي (ج) فيما يلي أسماؤهم وموقع تعينهم:

الاسم	جهة العمل المعين فيها
الشيخ عبدالعزيز بن علي بن محمد الغامدي	محكمة المضايا
الشيخ فهد بن دخيل بن ناصر الجديع	المحكمة المستعجلة بالجوف
الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفراج	المحكمة الكبرى بتبوك
الشيخ ياسر بن عبدالله بن أحمد الشايжи	محكمة بدر الجنوب
الشيخ فيصل بن محمد بن صالح الخيلفي	محكمة الخرمة
الشيخ سليمان بن عبدالله بن عبدالعزيز العليقي	محكمة باشوت
الشيخ ياسر بن عثمان بن ماضي الماضي	محكمة عفيف
الشيخ عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خنين	محكمة المخواة
الشيخ خالد بن عبدالله بن عبدالعزيز الرميح	محكمة الجائزة

ترقية كتاب العدل

صدرت موافقة فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى على ترقية عدد من كتاب العدل في إلى مختلف المراتب على النحو التالي:

المرقون إلى المرتبة الثامنة:

الشيخ / عبدالجبار بن عبد الرحمن بن إبراهيم اليحيى.
 الشيخ / عبدالحميد بن خالد بن عقلاء الحميد الهزيم.
 الشيخ / فواز بن سعد بن عبدالعزيز الشهويين.
 الشيخ / محمد بن صالح العلي المحبسن.
 الشيخ / محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله أبو زيد.
 الشيخ / عبدالإله بن حمد بن علي المبارك.
 الشيخ / سعد بن عبدالعزيز بن عبدالله بن هلال.
 الشيخ / محمد بن عبدالله بن دخيل الله المطلق.
 الشيخ / عمير بن علي بن سعيد آل خازم الشهري.
 الشيخ / أسامة بن زيد بن محمد المنيفي.

المرقون إلى المرتبة العاشرة:

الشيخ / عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالعزيز الحضيري.
 الشيخ / حسن بن عبد الرحمن بن حسين السميح.
 الشيخ / عبدالرحمن بن إبراهيم جار الله الغفيص.
 الشيخ / عبدالله بن علي بن محمد الجبر.
 الشيخ / عايض بن هلال مربيذق العمري.
 الشيخ / خالد بن عبد الرحمن بن إبراهيم المسلم.
 الشيخ / عبدالعزيز بن ناصر بن سعد المعثم.
 الشيخ / علي بن مسفر بن عالي الغامدي.
 الشيخ / طه بن عبدالرحيم بن مبارك عويضة.
 الشيخ / عبدالعزيز بن سليمان علي المها.